السلاح والمهلة: لبنان أمام اختبار أميركي مصيري

في رسالة حملت نبرة إنذار غير مسبوقة، أطلق السفير الأميركي لدى تركيا والمبعوث الخاص إلى سوريا، توماس باراك، تحذيراً واضحاً من نيويورك، مفاده أن على لبنان أن يواكب التحولات الجارية في المنطقة، وإلا فإن محيطه الإقليمي سيتجاوزه دون انتظار. التصريح الذي أتى محمّلاً بإشارات سياسية دقيقة، شدّد فيه باراك على أن مسألة نزع سلاح "حزب الله" لم تعد ملفاً مفتوح الأفق، بل محكومة بسقف زمني بات يضيق.

وأضافت صحيفة العرب، في تقرير تابعته "المطلع"، أن:"تحذير باراك ليس مجرد تصريح دبلوماسي، بل يعكس توجّهاً أميركياً أكثر حزماً إزاء الملف اللبناني، في ظل ما تصفه مصادر غربية بتبدل قواعد الاشتباك الإقليمي، وتزايد الضغوط على القوى اللبنانية لاتخاذ مواقف واضحة حيال دور حزب الله، ومستقبل سلاحه، في الدولة اللبنانية".

وتحمل تصريحات السفير الأميركي في جوهرها رسائل ضغط مبطنة تجاه الطبقة السياسية اللبنانية، مُطالبة إياها باتخاذ خطوات ملموسة نحو تقليص نفوذ حزب الله العسكري، لكن الأهم من التصريحات

العلنية هو التخوف الأميركي الكامن من استمرار التسويف اللبناني، والخشية العميقة من أن يؤدي غياب القرار إلى إطالة أمد الأزمة اللبنانية وربما تعقيدها أكثر، في ظل تحولات إقليمية لا تنتظر المماطلين.

وأكد باراك في خلال مؤتمر صحافي عقده ،الجمعة، في نيويورك على وجود إطار زمني محدود في لبنان، مرتبط بصبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب مشددا على أن:"ترامب ورغم صبره المعروف، إلا أن هذا الصبر ليس بلا حدود".

وربط باراك هذا الصبر بحب ترامب "الكثير" للبنان، الذي لم يظهره أي رئيس أميركي منذ دوايت أيزنهاور. هذه الإشارة إلى الصبر المحدود تشكل ضغطًا مباشرا على القيادة اللبنانية "للتحرك واستغلال هذه الفرصة"، على الرغم من تفاؤل باراك بوجود تفاعل "حقيقي" مع الجانب اللبناني.

وردا على أسئلة صحافيين حول مستقبل حزب الله والديناميكيات الطائفية والانهيار الاقتصادي في لبنان، وصف باراك مسارا دقيقا للمضي قدما في بلد كان مشلولا منذ فترة طويلة بسبب السياسة الفئوية.

وتتركز المحادثات الجوهرية حول نزع سلاح الجناح العسكري لحزب الله، الذي تصنفه واشنطن كمنظمة إرهابية أجنبية، وإمكانية إعادة دمجه في البلاد كحزب سياسي.

وفي رد على سؤال حول إمكانية شطب حزب الله من القائمة إذا تخلى عن سلاحه، قال باراك بوضوح إنه:"سؤال مهم. وأنا لا أتهرب من الإجابة، ولكن لا أستطيع الإجابة"، مُقرًا بمدى تعقيد القضية.

وأوضح أن:"واشنطن تُصنف حزب الله كمجموعة إرهابية، بينما جناحه السياسي يتمتع بمقاعد برلمانية ويمثل نسبة كبيرة من السكان الشيعة".

ووصف باراك حزب الله بأنه "مقسم إلى فصيلين" فصيل مسلح تدعمه إيران ومُصنّف إرهابيا، وجناح سياسي يعمل ضمن النظام البرلماني اللبناني.

وشدد على أن، أي عملية لنزع سلاح حزب الله يجب أن تقودها الحكومة اللبنانية، بموافقة كاملة من حزب الله نفسه.

وأوضح أن:"إذا تم التوصل إلى توافق داخل مجلس الوزراء وبين الرؤساء الثلاثة... ووافق حزب الله تدريجيًا على التخلي عن أسلحته الثقيلة، فإن ذلك قد يشكل بداية".

ولفت باراك إلى أن:"المشكلة تكمن في أن الجيش لم يتقاض رواتبه منذ فترة، وهذه إحدى العقبات"، مؤكدًا على، ضرورة تمكين الجيش اللبناني ليتفاوض بلين مع حزب الله بشأن آلية إعادة السلاح، وجمعه من دون إشعال حرب أهلية.

واعتبر باراك أن سبب تأخر الحكومة اللبنانية في التعامل مع سلاح حزب الله هو الخوف من حرب أهلية.

وعلى صعيد آخر، أشار المبعوث الأميركي إلى أن:"الولايات المتحدة سهّلت محادثات خلف الكواليس بين لبنان وإسرائيل، رغم الحظر القانوني الذي يفرضه لبنان على الاتصال المباشر"، مؤكدا:"شكّلنا فريقا تفاوضيا وبدأنا بدور الوسيط".

وكما أعرب باراك عن:"أسفه لفشل المؤسسات اللبنانية، وتعطل مصرفها المركزي، وتعثر قانون حل البنوك، والجمود البرلماني الشامل".

وتأتي هذه التصريحات عقب زيارة باراك الثانية إلى لبنان التي انتهت دون اختراق حقيقي في ملف حصر السلاح، حيث لم تُصدّق بيروت على ورقة مقترحات أميركية تتضمن نزع سلاح حزب الله، بل قدمت "أفكارًا للحل" لا يزال الموقف اللبناني الرسمي تجاهها "ضبابيًا".

وعقب لقائه ،الإثنين، بالرئيس جوزيف عون عبّر باراك عن "امتنانه ورضاه" عن الرد اللبناني على الورقة الأميركية.

ولم يتضمن هذا الرد، التزاما واضحا حول كيفية حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية شمال نهر الليطاني (جنوبي لبنان) ضمن برنامج زمني.

وفيما يتعلق بسوريا، قال باراك إن:"رفع العقوبات الأميركية عن البلاد يمثل "بداية جديدة" استراتيجية للدولة التي مزقتها الحرب"، لكنه أكد أن:"الولايات المتحدة لا تسعى إلى بناء الدولة أو الفيدرالية في المنطقة".

ووصف الشرق الأوسط بأنه "رمز بريدي صعب في وقت تاريخي مذهل"، وقال إن رفع إدارة ترامب للعقوبات في 13 مايو كان يهدف إلى تقديم "شريحة جديدة من الأمل" للشعب السوري.

وأوضح باراك أن:"التدخل الأميركي الأصلي في سوريا كان مدفوعا بعمليات ضد تنظيم داعش، وليس بهدف تغيير النظام أو التدخل الإنساني، لكنه أقر بأن المنطقة تدخل مرحلة جديدة"، مؤكدًا:"لسنا هنا لبناء أمة، بل لتوفير فرصة، وعليهم اغتنامها".

ومع ذلك، أقرّ بأن المنطقة تدخل مرحلة جديدة. وقال، لسنا هنا لبناء أمة، بل لتوفير فرصة، وعليهم اغتنامها.

وشدد باراك على موقف واشنطن الرافض لتطبيق نموذج فيدرالي في سوريا، مؤكدا أن:"البلاد يجب أن تبقى موحدة بجيش وحكومة واحدة، مستبعدا إمكانية وجود مناطق حكم ذاتي منفصلة للأكراد أو العلويين أو الدروز".

ويأتي هذا وسط تجدد التوترات بين الجماعات الكردية والحكومة السورية المركزية، وخاصة بشأن مستقبل قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، والتي طلب البنتاغون 130 مليون دولار في ميزانيته لعام 2026 لدعمها.

وفي إشارة إلى حزب العمال الكردستاني، الذي تُصنّفه تركيا والولايات المتحدة منظمة إرهابية، أشار باراك إلى أن:"قوات سوريا الديمقراطية هي وحدات حماية الشعب، ووحدات حماية الشعب هي فرع من حزب العمال الكردستاني".

وأضاف:"نحن مدينون لهم (قوات سوريا الديمقراطية) بأن يكونوا عقلانيين... ولكن ليس لحكومتهم"، مؤكدًا أن، الولايات المتحدة لن تدعم نتيجة انفصالية ولن تبقى "جليسة أطفال" إلى الأبد.

وأكد باراك أن:"الولايات المتحدة تراقب عن كثب الإعلان عن تدمير المجموعة الأولى من مقاتلي حزب العمال الكردستاني لأسلحتها في شمال العراق"، واصفا الخطوة بأنها "سخية" وربما تكون مهمة.

وقال باراك:"قد تكون هذه الخطوة الأولى نحو حلّ طويل الأمد للقضية الكردية في تركيا"، لكنه حذر من أن التساؤلات لا تزال قائمة حول استمرار علاقات قوات سوريا الديمقراطية بقيادة حزب العمال

الكردستاني"، داعيًا إياهم ليقرروا "هل هم سوريون؟ هل هم أكراد أولاً؟ هذه قضيتهم".

وقال السفير الأميركي إن، الرؤية النهائية تتضمن تطبيعا تدريجيا بين سوريا وإسرائيل، بما يتماشى مع روح اتفاقيات إبراهيم.

وأشار إلى أن:"الرئيس السوري أحمد الشرع كان صريحا في مواقفه عندما قال إن إسرائيل ليست عدوا، وإنه منفتح على النقاش والتفاوض معها لإيجاد حلول للمشكلات القائمة".

وأضاف أن:"الأطراف الإقليمية بما في ذلك لبنان والأردن والعراق وتركيا ستحتاج أيضًا إلى المشاركة في عملية تطبيع أوسع نطاقا".

واختتم باراك تصريحاته مؤكدا أن، الاستراتيجية الأميركية الحالية تُتيح فرصة ضئيلة، وإن كانت حقيقية، للاستقرار، مُشددًا:"لا توجد خطة بديلة. نحن نقول "هذا هو المسار. إن لم يعجبكم، فأظهروا لنا مسارًا آخر".

وأكد أن:"الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة لكنها لم تعد مستعدة للعمل كـ"ضامنة للأمن في العالم".